أية مؤسسة أمنية يريدها الفلسطينيون؟

تعدد الأجهزة الأمنية يفتقر إلى إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

من يحمي الفلسطيني في غياب عقيدة تراعي احتياجاته الامنية أولاً؟

كتبت نائلة خليل

أكثر من عشرة أجهزة أمنية تشكلت منذ قيام السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية، وفي حين كان من المفترض أن تكون هذه التجربة حافزا يدفع باتجاه اعتماد رؤية وطنية لبنية ودور المؤسسة الأمنية، وربما بلورة عقيدة أمن فلسطينية، سرعان ما كبرت وتورمت هذه الأجهزة في السنوات السابقة حتى بات عدد الذين يطالبون برواتبهم جراء انتسابهم للأجهزة الأمنية نحو ٨٠ ألف عنصر أمن.

خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، زاد عدد المنتسبين للأجهزة، وساد جو من التوتر وتنازع الصلاحيات بين عدد من هذه الأجهزة، وبقيت هناك أسئلة جذرية تطرح بلا أجوبة: هل هناك فلسفة أمنية شاملة ناظمة لبنية المؤسسة الأمنية الفلسطينية ودورها؟ هل هناك عقيدة أمن فلسطينية؟ أو هل نشأت بذور لإستراتيجية أمن باعتبار أن العقيدة الأمنية عبارة عن رزم من الإستراتيجيات المختلفة تجري صياغتها بشكل فعّال ومتكامل؟ كل هذه الأسئلة، وربما غيرها، جرى تجاهلها في سياق الحراك الأمني والسياسي الفلسطيني على مر السنوات السابقة.

لكن الجواب الذي اتفق عليه أكثر من خبير سياسي وقانوني ورجل أمن، هو أنه لا توجد رؤية فلسطينية لعقيدة أمنية على المدى الطويل، أو إستراتيجية تضمن الدفاع عن المواطن الفلسطيني والمقدرات الفلسطينية وتنفيذ القانون.

أسباب ذلك تباينت، ومنها أسباب ذاتية تتعلق بالفلسطينيين أنفسهم، فحتى الآن لا يعرف أحد ما الحكمة من إنشاء أكثر من عشرة أجهزة أمنية في ظل غياب واضح للأمن؟! ومنها الأسباب الموضوعية، التي تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، الذي قلص سقف الأمن الفلسطيني إلى حدوده الدنيا، وعلى الرغم من ذلك لم يتوانَ عن تدمير مقار الأجهزة الأمنية في جميع المدن الفلسطينية خلال اجتياحاته العسكرية المتواصلة، إضافة إلى اتفاقية أوسلو التي أجهضت محاولات بناء مؤسسة أمنية حقيقية بمواصفات تراعي أولاً الاحتياجات الأمنية الفلسطينية.

لا توجد مؤسسة أمن فلسطينية حقيقية

يقول الدكتور عزمي الشعيبي، مدير عام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، والنائب السابق في المجلس التشريعي: ظروف نشأة السلطة ومؤسساتها، بما فيها المؤسسة الأمنية، خضعت لظروف خاصة وغير طبيعية، على الأقل كانت هناك عوامل أساسية أثرت في شكل العقيدة الأمنية ودورها، هذا إذا كانت هناك عقيدة أمن فلسطينية متفق عليها بالأساس.

ويؤكد أنه "لم يتم بناء مؤسسة أمن فلسطينية بالمعنى الحقيقي، فلا وجود لجسم أو آلية لاتخاذ القرار، أو عقيدة بشأن التدريب والتسليح، أو بشأن علاقة المؤسسة الأمنية مع المواطن".

المؤسسة الأمنية: ميليشيات وميراث من الترهل

ويستعرض الشعيبي العوامل التي أدت إلى غياب عقيدة أمن فلسطينية، على الرغم من مرور ١٣ عاما على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، محدداً العامل الأول بالسلطة الوطنية ذاتها، "التي تحولت من حالة الثورة إلى حالة الدولة، عبر مرحلة سميت السلطة، وكان ذلك يتطلب نقل الجسم أو بقايا جسم الثورة العسكري تحت مسمى قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة، وتشكيل نواة مؤسسة أمنية، تقوم على الأجهزة الأمنية التي جاءت من الخارج مع المنظمة، وحملت معها كل التقاليد التي كانت من سمات قوات الثورة، وهي أقرب إلى الميليشيات، ذلك لأن مهامها متغيرة تحددها المصلحة ويجري تحديدها من قبل القيادة التي كانت تتمثل بالرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي كان المسؤول المباشر عن هذه الأجهزة".

ويفسر عدم وجود مؤسسة أمنية بالمعنى الحقيقي، على الرغم من وجود أجهزة أمنية لمنظمة التحرير عملت لعقود عدة، بأن "تلك الأجهزة كانت تتواجد بشكل سري، وفي ظل بيئة غير حاضنة، ما رسخ طريقة القيادة المباشرة من واحد لواحد، أي لم تكن هناك قيادة جماعية أو مؤسسة أمنية بالمعنى الحقيقي، ولا مكان لنقاش الأمر مع المجلس العسكري الذي كان يجتمع في المناسبات البعيدة، ولا يناقش الأمور الجوهرية".

ويضيف: كان قادة الأجهزة يجدون في اجتماع المجلس تحت قيادة أبو عمار، فرصة لتجميع طلباتهم التي كانت تلبى بطريقة مباشرة، ما خلق علاقة شخصية بين رؤساء الأجهزة والرئيس عرفات، الأمر الذي نقل مع الثورة إلى داخل الأراضي الفلسطينية. وحسب الشعيبي، "جرى نقل تراث المنظمة، الذي مر العام ١٩٨٢ بحالة من الترهل، بعد خروج الثورة من لبنان وتفرقها في الدول العربية، لأنها وضعت في بيئة لا تستطيع أن تمارس فيها الأجهزة الأمنية دورها".

ويتابع: السنوات العشر ما بين ١٩٨٢ و١٩٩٢، كان لها دور كبير في تفريغ الروح الخاصة بالعناصر الأمنية، التي لم تمارس دورها طيلة تلك الفترة، وهذه السلبية أيضاً، جرى نقلها إلى داخل الأراضي الفلسطينية، فالقيادة الفلسطينية لم تعالج ذلك أو تعيد تأهيل العناصر بإطار مجتمعي، فقد جرى تعيين أشخاص لا توجد مؤسسة تتابع أعمالهم، إضافة إلى ذلك تم تشغيل عناصر في هذه الأجهزة مثل "المطلوبين" والنشطاء ممن لديهم طابع تنظيمي كما هو الأمر في جهازي الأمن القومي والمخابرات.

ويقول: الجهازان المذكوران جرى بناؤهما وفق رؤية تنظيمية خاصة بحركة "فتح"، والولاء للرئيس الراحل ياسر عرفات باعتباره القائد العام.

ويخلص الشعيبي إلى أن "جميع ما ذكر تسبب في وضع أمراض الماضي في داخل الأجهزة الأمنية، مع إضافة واحدة هي أنه أضيفت إليها عناصر من الداخل ينقصها بالمجمل التدريب والتأهيل".

نجاح أمني متواضع ومحدود

بدوره، يقول عبد الفتاح حمايل، مقرر لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي السابق: كان مستوى نجاح الأجهزة الأمنية محدوداً في حماية المواطن وتوفير الأمن الداخلي، وهذا الاستخلاص يأتي بعيداً عن عامل الاحتلال، مؤكداً أن "توفير الأمن كان أفضل نسبياً قبل الانتفاضة الثانية، لكن الأجهزة الأمنية ضعفت وترهلت فيما بعد". ويشدد على أن "نجاح الأجهزة الأمنية متواضع ونسبي، وتعددها لم يكن مبرراً، لأن الحاجة الفلسطينية لم تكن تتطلب مثل هذا التعدد والتنوع".

الأجهزة الأمنية .. رمز للكبرياء الوطني

أما العقيد جبريل الرجوب، رئيس جهاز الأمن الوقائي سابقاً، فيؤكد أن "المؤسسة الأمنية كانت رمزاً للكبرياء الوطني الفلسطيني، بإيجابياتها وسلبياتها، وكانت تجسيداً للنضال والتضحيات، سواء على صعيد الأفراد أم المفهوم أم حتى في تحقيق الأهداف، ويجب أن يكون هناك احترام وتقدير لتجربة الفترة الماضية واستخلاص العبر، وإعادة صياغة المؤسسة ضمن النظام السياسي القائم على التعددية".

ويستدرك: صحيح أن المرحلة الماضية كانت فيها أخطاء وسلبيات، وجزء من الوقفة المطلوبة حالياً يتمثل بإزالة الأخطاء وتثبيت الإيجابيات.

ويقول الرجوب: في الماضي، كان هناك نظام الحزب الواحد، وكان قائماً على أساس مبادرة من حركة "فتح"، التي طلبت بدورها من الجميع المشاركة لكنهم رفضوا، والآن باتوا يلومون وينتقدون، مؤكداً أنها "ليست مسؤولية "فتح"، بل من رفض المشاركة".

وعلق: لسنا كلنا مذنبين، ولكن كانت هناك أخطاء.

وحول وقوف الأجهزة الأمنية عند مسؤوليتها في توفير الأمن للمواطن، يقول الرجوب: في السنوات الست الأولى من عمر السلطة، كان هناك أمن واستقرار وسيادة للقانون، وأنا أعتقد أن ذلك أزعج الإسرائيليين، لذلك كان على رأس أهدافهم تدمير الأجهزة والمؤسسة الأمنية.

ويضيف: عندما كنت مدير جهاز الأمن الوقائي، وقفت ضد إطلاق نار من منطقة "أ" باتجاه المقر، وهذا موقف معلن، لأنه كان هناك هدف إسرائيلي بتدمير الأجهزة الأمنية، لافتا إلى أن "أهم ما حققته عملية السور الواقي التي نفذتها إسرائيل العام ٢٠٠٢، كان تدمير الأجهزة الأمنية الرسمية، واستعادة السيطرة على كل الأراضي الفلسطينية دون الإعلان عن فرض حكم عسكري مكلف للحكومة الإسرائيلية".

الفلتان الأمني وملاحقة المقاومين

من جانبه، يقول إسماعيل رضوان، المتحدث باسم حركة "حماس" في قطاع غزة، أن "الأعوام الثلاثة عشر الماضية في حياة السلطة شكلت تراجعاً في الجانب الأمني للمواطن الفلسطيني، وبخاصة على الصعيد الداخلي وتفاقم الفلتان الأمني، وجزء من هذا الفلتان شاركت فيه الأجهزة الأمنية، وتحديداً ظاهرة الفلتان التي استشرت في قطاع غزة مؤخراً". ويؤكد أن "لا ميزة تذكر في عمل الأجهزة الأمنية خلال السنوات الماضية، بل إن الأمن الفلسطيني لاحق المقاومين".

من ورَّط المؤسسة الأمنية؟!

يتفق العديد من الآراء على أن الأجهزة الأمنية لو قامت بعملها بالشكل الصحيح في حماية المواطن الفلسطيني، و"ابتعدت" عن المواجهة مع إسرائيل، لكانت اليوم على الرغم من سلبياتها الكبيرة تسير على طريق بلورة إستراتيجية أمن فلسطينية، لاسيما بعد ارتفاع الكثير من الأصوات الداعية لإصلاحها، وتحديداً في المجلس التشريعي السابق، الذي أقر في آخر جلساته العديد من القوانين التي تنظم عملها.

لكن الأمر انتهى بالأجهزة الأمنية التي كان يجب أن تشكل نواة الإستراتيجية الأمنية إلى واقع شبيه بـ "الميليشيات"، التي أعطيت الشرعية بديلاً عن الأجهزة الأمنية، ما زاد في إضعاف السلطة، حسب ما أكد أكثر من خبير في الشأن الفلسطيني.

ويؤكد الرجوب "من البداية، كنت أرى أن الأجهزة يجب أن تبقى تلتزم بمهمة واحدة، وهي حماية المواطن الفلسطيني وأمنه، لكن للأسف لسبب لا أعرفه هناك من ورط هذه الأجهزة وأعطى إسرائيل مبرراً لتدميرها".

ويقول الشعيبي "في الانتفاضة الثانية، جرى استخدام المؤسسة الأمنية من قبل القيادة الإسرائيلية بطريقة استخدامية، كانت بمثابة أدوات للمناوشة مع الإسرائيليين، بدا الأمر وكأن هناك إعادة نظر في المؤسسة وتحويلها إلى مجموعات محلية لا يحكمها الحد الأدنى من العمل المؤسسي، فقد تحولت إلى الولاء لمرجعيات محلية بعدما تفككت المرجعية المركزية، وأصبح الولاء لأشخاص يقدمون الدعم والتمويل لعناصر الأجهزة".

ويتابع "المجموعات المحلية تصاعدت مطالبها، وبدأت تضغط على السلطة لتلبيتها، من رواتب وامتيازات أخرى، وما زاد الأمر سوءاً أنها بدأت بأخذ القانون باليد". وينوه الشعيبي إلى أن "المجموعات المحلية، وهي بقايا الأجهزة الأمنية، أصبحت أداة الصراع الداخلي الفلسطيني في الوقت الحالي، حيث جرى تشريع هذه الميليشيات التي يتناقض وجودها مع دور السلطة، لأنها تأخذ أوامرها من قياداتها المحلية، ولا تنفذ سياسة السلطة أو قرارات مركزية، وهذا يعني أننا دخلنا في حالة جديدة". ويعزو حمايل غياب إستراتيجية أمن فلسطينية حتى اللحظة إلى الاحتلال، الذي لم يوفر مناسبة لإجهاض مسيرة بناء إستراتيجية لمؤسسة أمنية فلسطينية، "فكلما انتقصت السيادة ضعفت الإستراتيجية الأمنية، جميعنا ندرك أن سقف بناء مؤسسة أمنية فلسطينية أمر محدود للغاية".

"أوسلو" والسقف الأمني المنهار

ركز جانب كبير من اتفاقية أوسلو على مسألة الأمن الفلسطيني، وحدد في بنود متفق عليها فلسطينياً وإسرائيلياً عدد العناصر الأمنية المنتسبة للأجهزة، وما يملكونه من أسلحة، وكيفية تولي الأمن الفلسطيني حماية اتفاقية أوسلو وما نصت عليه من الفلسطينيين المعارضين لها، وحماية الأمن الإسرائيلي من أي تهديد قادم من الأراضي التي تسيطر عليها الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وبهذا الصدد، يقول رضوان: يجب إعادة النظر في قوانين الأجهزة الأمنية، التي أقيمت بموجب محددات مشروع أوسلو، التي تمنع الدفاع عن الوطن والشعب، بل جاءت وفق مفهوم حدد حسب اتفاقيات أوسلو بحفظ أمن المستوطنات والعدو الصهيوني. وأكد أن "حركة "حماس" لا تعترف باتفاقية أوسلو وقراراتها الظالمة على الإطلاق، ونحن لسنا الذين وقعنا هذه الاتفاقية بل منظمة التحرير".

ويؤكد الشعيبي أن اتفاقية أوسلو حالت دون بلورة إستراتيجية أمن فلسطينية، لافتاً إلى أن "أحد محاور اتفاقية أوسلو تمثل بدور العناصر الأمنية التي سيتم إدخالها مع قوات منظمة التحرير إلى داخل الأراضي الفلسطينية، حيث تبنت إسرائيل إستراتيجية أمن قامت على شقين: الأول أن إسرائيل كانت تريد قوة أمن فلسطينية تحمي الاتفاقية وتدافع عنها، وتمنع المعارضة من تخريبها، والشق الثاني أنها لا تريد للقوة الفلسطينية أن تستخدم ضد إسرائيل يوماً ما".

ويقول: ما جرى لاحقاً أن إسرائيل وافقت على الزيادة الكمية في عدد منتسبي الأجهزة الأمنية، لكن ذلك جاء على حساب النوعية والتسلح والعقيدة الأمنية الفلسطينية. ويوضح أن "التركيز كان على زيادة الموالين للسلطة، وكأن الانتساب للأجهزة الأمنية أصبح بدل بطالة! ما تسبب بالمحصلة في بناء أجهزة أمنية لا تحتوي على التنظيم والتدريب، وليس لديها وضوح في دور المرجعية القانونية والمؤسساتية، وغلب عليها الولاء للفرد".

أما الرجوب، فيؤكد أن "اتفاقية أوسلو هي التي جاءت بالأمن"، ويتساءل: هل كان هناك أمن وغيرته أو شلّته أوسلو؟!

دبّر حالك حتى تزبط جهازك!

إزاء الزيادة الكمية غير المخطط لها في عدد المنتسبين للأجهزة الأمنية، بدأت "المشكلة المالية" بالظهور، لكن الغريب كان موقف القيادة الفلسطينية بشأن كيفية